في جلسة اقتصادية عقدتها مع وحدة الدراسات بمجلة «الإيكونومست»

«الكويتية - الصينية»: مخاطر الاقتصاد أقل من العام الماضي ومرحلة الانتعاش لم تحن بعد

المخاطر السياسية متواصلة وقد تعيق فرص الزخم الاقتصادي في عام 2013

حذّر اقتصاديان من وحدة الدراسات بمجلة الإيكونومست والشركة الكويتية الصينية الاستثمارية، انه على الرغم من ان بداية هذا العام تشهد تحسنا اقتصاديا ملحوظا مقارنة بالعام الماضي، فإن الاقتصاد العالمي لن يشهد الانتعاش المنتظر في عام 2013 إذا ما استمرت الأزمات السياسية بتعطيل الحلول والسياسات الاقتصادية.

واقتتح كبير اقتصاديي الشركة الكويتية الصينية الإستثمارية فرانسيسكو كينتانا، جلسة اقتصادية خاصة بالمحللين والمستثمرين والاقتصاديين في الكويت، برسالة واضحة وهي أن الطريق للتحسن الاقتصادي لا يزال ضعيفا في الوقت الحالي، حيث قال: «بالرغم من التفاؤل بحال الاقتصاد العالمي، لا نعتقد أن عام 2013 سيكون العام الذي يشهد فيه الاقتصاد العالمي عودة إلى مستوى النمو الذي كان يتمتع به قبل الأزمة المالية. فالمخاطر الحالية، وعلى وجه الخصوص المخاطر السياسية، قد تحول النمو إلى انكماش».

ووافق مدير التنبؤ بالاقتصاد العالمي في وحدة الدراسات بمجلة «الإيكونومست»، روبرت وارد، رأي كينتانا حول الوضع الاقتصادي العالمي لعام 2013 خلال الجلسة الاقتصادية، وتوقع أن تراجع الطلب على النفط حول العالم الذي سيدفع أسعار النفط إلى الانخفاض نسبيا، وأيضا تزايد الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، سيكونان عاملين في انخفاض النشاط الاقتصادي المتوقع للعام 2013. ومن ناحية أخرى، أضاف وارد خبرا إيجابيا حول الاقتصاد الحالي، فقال: «أعتقد أن هذه الأزمة تمتد على عشر سنوات، والخبر الجيد هو أن 2013 هي نقطة المنتصف، أي أنه بقي لنا خمس سنوات أخرى».

وأضاف وارد: «تشير البيانات الصادرة عن الاقتصاد الأمريكي إلى تحسّن اقتصادي، مما يعطينا أملا بالعودة إلى طريق الانتعاش بشكل أسرع، ولكن ذلك غير كاف لأن يكون أساس التغييرات الاقتصادية حول العالم في عام 2013. وتبقى الإجابة في آسيا الناشئة التي تمثل 50 في المئة من الاقتصاد العالمي، والتي ستحدد ما سيحدث في الاقتصادات الأسيوية الأخرى، وستكون هذه الاقتصادات الناشئة الأفضل أداء في عام 2013».

ووافق كينتانا تطلعات وارد عن الأداء المستقبلي في آسيا الناشئة، وقال من ناحيته: «أنه على الرغم من أن ضعف حجم الصادرات والواردات عالميا قد يستمر في 2013، ستكون دول آسيا الناشئة أكثر مرونة لهذه التغييرات. فنحن متفائلون بالنمو في آسيا وفي أن هذه الاقتصادات ستكون الأفضل أداءً خلال عام 2013».

توقعات النمو العالمي

قدمت الكويتية الصينية الاستثمارية توقعاتها للنمو في اهم الدول خلال عام 2013، وبينت أن النمو المتوقع في دول آسيا الناشئة مثل الصين، والهند، وماليزيا، وفيتنام، والفلبين سيكون قويا، بينما سيكون في دول مجلس التعاون معتدلا، في حين ستشهد الولايات المتحدة واليابان نموا ضعيفا، ويعيش الاتحاد الأوروبي مرحلة انكماش. كما أشارت وحدة الدراسات بمجلة الإيكونومست إلى أن آسيا ستكون المصدر الأول للنمو الاقتصادي العالمي. وتوقعت أن الصين ستكون أكبر اقتصادات العالم بحلول عام 2020. إلا أن الفرق بين عدد سكان الصين والدول الأخرى يجب أن لا يتم تجاهله. ويذكر أن الصين تواجه خطر الوقوع في فخ زيادة عدد العائلات والأفراد من ذوي الدخل المتوسط.

وقال كينتانا: «لدينا توقعات جيدة لآسيا على الرغم من انخفاض الصادرات والواردات على المستوى العالمي. فلا يمكن لدولة أن تجبر الدول الأخرى على شراء سلعها، لكن يمكن للدول أن تجبر حكوماتها على الاستثمار، وهذا ما تفعله الصين. فقد تمت الاستثمارات الحكومية بأكثر من 20 في المئة في 2012، وسيستمر هذا التوجه خلال 2013. ويشكل هذا خبرا جيدا للدول الأسيوية الأخرى التي تعتمد كثيراً على الصادرات الصينية».

ولكن توقعات الكويتية الصينية الاستثمارية بالنسبة للولايات المتحدة اقل تفاؤلا. فعملية تخفيض الديون الشخصية تسير ببطء، ومعدلات البطالة لا تزال مرتفعة. وعلى الرغم من أن سوق العقار يشهد استقرارا، إلا انه لن يتمكن من إنقاذ الاقتصاد الأمريكي او العالمي من النمو المنخفض.

وكان وارد من وحدة الدراسات بمجلة الإيكونومست أكثر تفاؤلا، فقال: «يبدو ان هناك إشارات إيجابية لنمو الولايات المتحدة الأمريكية هذا العام. فسوق العقار يتعافى الآن، وموارد النفط غير التقليدية تتوافر بكميات كبيرة مما سيساعد القطاع الصناعي. وسيكون هذان العاملان في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية».

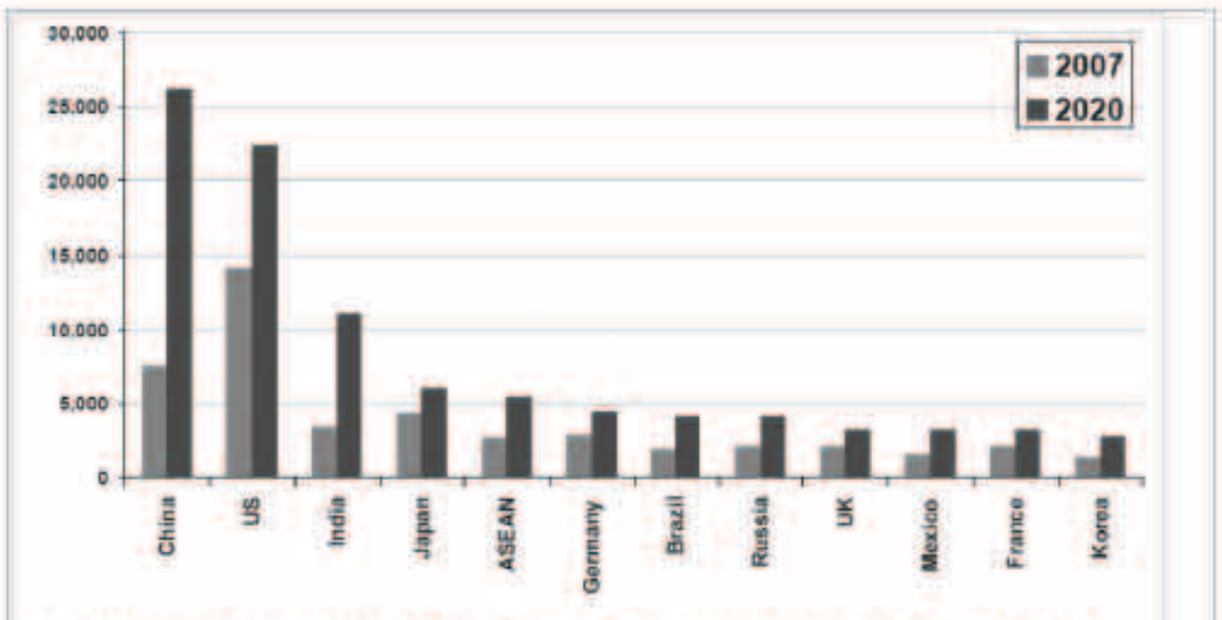

GDP, purchasing power parity; US$ bn. Source: Economist Intelligence Unit, CountryData

مؤشر انخفاض المخاطر الاقتصادية

من المتوقع أن يتباطأ اقتصاد مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض الطلب ولكن ارتفاع الإنفاق المحلي سيدفع النمو بمعدل 3.6 في المئة

دول آسيا الناشئة لا تزال تتمتع بالمرونة الاقتصادية وتوقعات بنمو ناتجها المحلي الإجمالي

وفي الاتحاد الأوروبي، ترتفع البطالة لمعدلات أعلى منها في الولايات المتحدة، وستعيق ثقة العملاء الضعيفة الاستهلاك. وتبدأ ألمانيا عام 2013 بانكماش صادراتها لباقي دول الاتحاد الأوروبي، لأول مرة منذ عام 2004. وتشكل صادرات ألمانيا 40 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، ويذهب 57 في المئة منها إلى الاتحاد الأوروبي. وتتوقع الكويتية الصينية الاستثمارية أن ينكمش الاقتصاد الألماني في 2013. بينما تتوقع وحدة الدراسات بمجلة الإيكونومست أن تدخل خمسة دول من دول اليورو مرحلة الانكماش في عام 2013، وان تحتاج اليونان والبرتغال وإسبانيا إلى عمليات إنقاذ إضافية. ومن جهة أخرى يستقر اقتصاد المملكة المتحدة مع انخفاض تكلفة العمال بشكل مطرد.

ومن المتوقع أن يشهد مجلس التعاون الخليجي تباطؤاً من نمو بلغ 4.6 في المئة في عام 2012 إلى 3.6 في المئة هذا العام. وبسبب ضعف الاقتصاد العالمي، يقل الطلب على النفط، لكن الكويتية الصينية تتوقع أن تستمر الحكومات بالإنفاق الضخم نقدياً لتشوب اضطرابات مشابهة للربيع العربي في دولهم. وهذا سيجنّب هذه الدول تباطؤاً كبيراً. وستبقى أسعار النفط عالية نسبيا، وخصوصا لأن منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» ستحد من العرض النفطي خلال العام. ومن المحتمل أن ترتفع مستويات الإنتاج في كل من العراق، وليبيا، ونيجيريا، لكن ستعيق البنية التحتية الضعيفة وعمليات النقل البسيطة الصادرات.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توقع وارد من وحدة الدراسات بمجلة الإيكونومست تباينا في الأداء، حيث أن هذه الدول تمر في ظروف مختلفة. ففي سوريا على سبيل المثال، توقع أن يكون نظام الحكم مختلطا بعد أن يغادر بشار الأسد.

المخاطر السياسية هي الأساسية في عام 2013:

معلقاً على المخاطر الحالية، قال كينتانا: «صحيح أننا تخطينا الانهيار العام الماضي، لكن في عام 2013 سيكون الاقتصاد، المدعوم بالسياسات الاقتصادية، ثابتاً ساكناً. لكن ستكون هناك الكثير من التحركات الاقتصادية التي قد تعرقل السياسات وترسل العالم إلى الركود مجددا. وفي عام 2013، يجب على المستثمرين مراقبة التقويم السياسي عن كثب لبناء قراراتهم. فهذا العام، سيكون أداء الأسواق مبني على السياسة وليس على الاقتصاد».

كما أبرز كينتانا أنه بسبب ضعف الطلب وحرب أسعار صرف العملة، ستكون السلع والعملات أصول صعبة هذا العام، ولكن تستمر الأسهم بالاستجابة للسيولة، والتي ستكون متوفرة بشكل كبير هذا العام.

واختتم وارد الجلسة بتقديم توقعاته للدول ذات أفضل وأسوأ أداء في عام 2013. فكان على قائمة الأفضل أداءً مكاو، والعراق، والصين، وبعض دول أفريقيا التي تتمتع تركيبة سكانية جيدة. أما على قائمة الدول الأسوأ أداءً، جاءت سوريا، وإيران، ودول الساحل الأوروبي مثل اليونان والبرتغال.

وزير السياحة اللبناني يطمئن السياح بشأن استقرار الأوضاع الأمنية في بلاده

مدريد - «كونا»: دعا وزير السياحة اللبناني فادي عبود السياح الكويتيين الى الاصطياف في لبنان «الذي يعد بمثابة منزل ثان بالنسبة لهم» مؤكدا ان بلاده تنعم بالامن والاستقرار.

وشدد الوزير عبود في لقاء خاص مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» على هامش المهرجان الدولي للسياحة في مدريد «فيتور 2013» امس ان الكويتيين «ليسوا سياحا في لبنان» حيث ان العلاقة بين البلدين لا تقتصر على السياحة فقط وانما تعتمد نمط حياة مشتركة.

واشار الى ان كويتيين كثرا ترعرعوا في لبنان ودرسوا فيه وعاشوا واصبحوا «لبنانيين اكثر من اللبنانيين انفسهم».

وتمنى الوزير عبود زوال غيمة الصيف التي حالت دون زيارة المواطنين العرب للبنان خلال الفترة الماضية مشددا على ان لبنان ينعم بالاستقرار بمعزل عما يحدث في بعض دول الجوار. واكد وزير السياحة اللبناني ان ما يطرح في بعض وسائل الاعلام حول انعدام الامن في بلاده «بعيد تماما عن الصحة».

واوضح ان لبنان دأب على المشاركة في مهرجان «فيتور» السياحي الذي يهدف الى اجتذاب السياح من اسواق متنوعة مشيرا الى ان وزارته تبنت سياسة عدم الاقتصار على مصدر سياحي واحد بل الى التنويع والتعدد.

واضاف ان لبنان يهدف الى تنشيط حركة السياحة من الدول العربية لاسيما من دول الخليج العربي فضلا عن تعزيز السياحة من الدول الغربية حيث ان تلقي السياح الوافدين الى لبنان في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كانوا سياحا غربيين وهو ما يسعى لبنان الى استعادته.

فادي عبود

ولفت الى ان اجتذاب السياح من دول غربية لايهدف الى الغاء اهمية السائح العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص وانما الى احياء حركة السياحة في لبنان التي تشكل 22 في المئة من الدخل القومي للبلاد.

واعتبر الوزير عبود ان المشاركة في «فيتور» تكتسب اهمية خاصة نظرا لانه يعد نافذة على امريكا اللاتينية التي تحتضن اكثر من 10 ملايين لبناني والتي تنعش السياحة في لبنان في غير المواسم الصيفية نظرا لاختلاف الفصول.

ولفت الى ان شركة الطيران اللبنانية الوطنية ستستأنف رحلاتها الجوية المباشرة مع مدينتي مدريد وبرشلونة الاسبانيتين في شهر ابريل المقبل بعد انقطاع دام سنوات معتبرا ان ذلك سيعزز العلاقات بين البلدين ويسهل حركة السياح الوافدين من امريكا اللاتينية الى لبنان.

على الصعيد ذاته اكد الوزير عبود ان التغييرات السياسية الاخيرة في الوطن العربي كان لها تاثير سواء مباشر او غير مباشر على السياحة في لبنان لاسيما الاحداث في سوريا مشيرا الى ان 300 الف سائح من دون السوريين كانوا يدخلون لبنان سنويا عبر حدودها البرية مع سوريا خسروا جميعا وعلى راسهم السائح الخليجي والاردني منذ بدء الاحداث في سوريا.

واعرب عن تمنياته بان تهدأ الاوضاع في سوريا وان تتقلص الضغوط السياسية على لبنان غير القادر على الدخول في الازمات الاقليمية او الراغب في استيراد مشاكل الدول المجاورة مشيرا الى ان السياحة في لبنان شهدت تراجعا قدره 17 في المئة عام 2012 مقارنة بعام 2011.

يذكر ان 167 دولة شاركت في معرض «فيتور2013» بنسخته الـ33 على مدار خمسة ايام منها عدة دول عربية من بينها دولة الكويت ممثلة بقطاع السياحة في وزارة التجارة والصناعة الكويتية والإمارات العربية المتحدة والخطوط الجوية القطرية والاردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب وليبيا.

تراجع أسعار النفط في التعاملات الآسيوية نتيجة الإقبال على البيع لجني الأرباح

كوالالمبور - «كونا»: تراجعت اسعار النفط في التعاملات الاسيوية في سنغافورة امس نتيجة الاقبال على عمليات البيع لجني الارباح بعد المكاسب التي تمتع بها السوق نهاية الاسبوع الماضي في اعقاب بيانات مشجعة بشأن الوظائف في الولايات المتحدة.

وانخفضت عقود نيويورك الرئيسية للخام الخفيف تسليم مارس المقبل 30 سنتا الى 97.47 دولارا للبرميل في حين فقد خام برنت بحر الشمال تسليم الشهر المقبل 27 سنتا الى 116.49 دولارا للبرميل.

وبدأت اسعار النفط بالتراجع قليلا بعد ان سجلت ارتفاعات قوية الاسبوع الماضي على خلفية الارتفاع في عدد الوظائف في الولايات المتحدة مع نمو بمعدل شهري بواقع 181 الف وظيفة متفوقا على التقديرات السابقة التي اتت عند 153 الفا.

وتلقت اسعار النفط دعما اخر من بيانات التصنيع الصينية التي اشارت الى ان اكبر المستهلكين للطاقة عالميا انتعش بعد عدة فصول من تباطؤ النمو.

معدل البطالة في إسبانيا يبلغ مستويات قياسية

مدريد - «كونا»: كشفت بيانات رسمية نشرت هنا اليوم ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في اسبانيا الى 4.98 ملايين مواطن في يناير الماضي.

وذكرت وزارة العمل الاسبانية في بيان لها ان 132 الف مواطن خسروا وظائفهم في شهر يناير الماضي ما يمثل ارتفاعا قدره 2.7 في المئة مقارنة بشهر ديسمبر الذي سبقه لتبلغ بذلك معدلات البطالة في البلاد اعلى مستوياتها منذ بدء سلسلة الاحصاءات التاريخية في عام 1996.

وكان 426.4 الف مواطن فقدوا اعمالهم في اسبانيا في عام 2012 ما يمثل ارتفاعا قدره 9.6 في المئة مقارنة بعام 2011 عندما خسر 322.3 الف مواطن وظائفهم.

يذكر ان عدد العاطلين عن العمل كان قد ارتفع في اسبانيا بشكل كبير خلال سنوات الازمة حيث فقد 999 الف مواطن اعمالهم خلال عام 2008 وخسر 797.6 الفا اخرين وظائفهم خلال عام 2009 ودمرت 176.5 الف وظيفة اخرى في عام 2010.

تقرير: الاستقرار كان السمة الغالبة على النشاط الاقتصادي في منطقة الخليج عام 2012

«كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص امس ان الاستقرار كان السمة الغالبة على النشاط الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2012 مدعوما بالزخم الناجم عن أسعار النفط القوية خلال عامي 2011 و2012.

واضاف التقرير الصادر عن مؤسسة الخليج للاستثمار ان بقاء اسعار النفط مرتفعة فوق مستويات توقعات ميزانيات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بهامش مريح مدعوما بالتوسع في الانتاج النفطي أبقت معظم هذه الحكومات على سياساتها المالية التوسعية مع التركيز بقوة على الانفاق على مشاريع البنى التحتية.

وأوضح انه إلى جانب ذلك فقد تعززت التوقعات المتعلقة بمستويات أسعار النفط في الأجل القصير بفضل التوقعات الايجابية الصادرة بين الحين والآخر من الاقتصادات النامية والناشئة بالتوازي مع حالة عدم اليقين التي تكتنف الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذكر التقرير ان تقديرات صندوق النقد الدولي تشير الى أن الفائض المالي والفائض الحساب الجاري لمجلس التعاون الخليجي بلغا 13 و24 في المئة من اجمالي الناتج المحلي على التوالي خلال عام 2012 مرجحا احتفاظ كلا المؤشرين باستقرارهما في عام 2013 في ظل الاستمرار المتوقع لأسعار النفط القوية. وأوضح ان ضخ فوائض مالية ضخمة في قنوات الانفاق على مشاريع البنى التحتية اتاح قوة دفع لنمو مستدام في القطاع غير النفطي الذي يتوقع له صندوق النقد الدولي نموا بنسبة 5.5 في المائة في عام 2013. وأشار التقرير الى ان سوق الائتمان العالمية تميزت بنشاط قوي خلال عام 2012 وبرزت كاحدى الفضل فئات الأصول أداء اذ تفوقت سندات الأسواق الخليجية والناشئة من حيث الأداء على مثيلاتها في أسواق الاقتصاديات المتقدمة. وبين ان أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تلقت دعما قويا من السياسات النقدية التوسعية المعتمدة من قبل البنوك المركزية الى جانب توقعات بأسعار فائدة معتدلة. وافاد التقرير ان عام 2012 كان عاما قياسيا للسوق الأولية في منطقة مجلس التعاون الخليجي حيث شهد سلسلة اصدارات ضخمة ذات قاعدة واسعة جمعت بين فئتي السندات التقليدية والصكوك. وقال ان بعض التوسيع جرى لنطاق الاصدارات بما فيها اصدار أول سند من قبل مؤسسة خاصة وبدأت السوق عام 2013 بداية قوية متوقعا استمرار قوة الدفع في الأجل القصير.

تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن الفائض المالي والحساب الجاري بلغا 24.13 في المئة

توقعات باستمرار النمو خلال الفترة المقبلة

دراسة: اقتصاد دبي حافظ على زخمه بالنمو العام الماضي

دبي - «كونا»: أكدت دراسة أمس ان اقتصاد دبي حافظ على زخمه في النمو خلال 2012 مع عودة ثقة المستثمرين وزيادة النشاط في مختلف القطاعات الأساسية وسط توقعات باستمرار النمو خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك في مسح ربعي اعدته دائرة التنمية الاقتصادية في دبي لمؤشر ثقة الأعمال الذي يبين التفاؤل العام لقطاع الأعمال في الإمارة وتم اعداده بالتعاون مع الشركة الاستشارية المتخصصة «دن وبراد ستريت العالمية» شاملا 500 شركة محلية عاملة في دبي.

واظهر المسح ان مؤشر ثقة الأعمال التراكمي سجل 135,9 نقطة في الربع الأخير من العام 2012 بزيادة قدرها 10,8 في المئة مقارنة بالربع الثالث من 2012 وبمعدل نمو بلغ الثلث في المئة مقابل الفترة ذاتها من العام 2011.

كما كشف ان 94 في المئة من الشركات التي شملها المسح الربعي «متفائلة» بالأداء الاقتصادي للربع الأخير من العام 2012 و«تتوقع تسجيل مبيعات أعلى وأكثر استقرارا في العام 2013».

وعزز المؤشر استقرار وضع العمالة حيث أكد الاستبيان ان 71 في المئة من الشركات ستبقي على الموظفين لديها في حين اعربت 27 في المئة من الشركات الأخرى عن رغبتها في توظيف المزيد من القوى العاملة خلال الربع الأول من العام 2013.

وقال المدير العام لدائرة التنمية الاقتصادية سامي القمزي «تعد اقتصادية دبي مؤشرا على ثقة اصحاب الأعمال بقصد الاطلاع على توجهات مجتمع اصحاب الأعمال واستكشاف توقعاتهم في المستقبل مما يساعد على قياس نبض النشاط الاقتصادي والخروج بتوصيات من شأنها أن تساهم في سهولة ممارسة الأعمال وتنشيط الاستثمار.

واضاف ان الشعور الإيجابي السائد لدى أصحاب الأعمال «دليل على صلابة النمو الاقتصادي في إمارة دبي كما أن ارتفاع الثقة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية والحيوية من شأنه أن يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي نحو النمو ويعزز من التوظيف للفترة المقبلة».

وذكر المسح ان 82 بالمئة من الشركات ترى أن الأسعار ستظل مستقرة خلال الفترة الربعية الأولى من العام 2013 مشيرين إلى أن زيادة الإيرادات ستأتي من الزيادة الحقيقية في النشاط التجاري وهو ما يعكس التفاؤل الايجابي العام لبيئة الأعمال في إمارة دبي.

وأضاف ان القطاعات الرئيسية الأعلى تحقيقا للنتائج القياسية هي التجارة يليها التصنيع كما يظهر المسح مستوى عاليا من التفاؤل فيما يخطط 60 في المئة من أصحاب الشركات إلى زيادة طلبات الشراء خلال «مهرجان دبي للتسوق» لتلبية الإقبال المتزايد والمتوقع من قبل العملاء في الشهور المقبلة من 2013.

وبين المسح أن ثلثي الشركات الناشطة في مجال المقاولات والتشييد تتطلع إلى مشاريع جديدة في السوق المحلي وكذلك الأسواق الإقليمية كما تتوقع إعادة تشغيل عدد من المشاريع المتوقفة مما سينعكس إيجابيا على الانتعاش في قطاع البناء والقطاعات الصناعية مثل الأسمنت والزجاج وغيرها من المجالات ذات الصلة.